

## تطور مفهوم التدخل الإنساني من مسؤولية الحماية إلى الحماية المسؤولة

قراءة في مضامين المبادرة البرازيلية والصينية

**The evolution of the concept of humanitarian intervention from(RtP) to(RP)**

سمير سحقي

جامعة علي لونيسي البلدية 2، [s.sahki@univ-blida2.dz](mailto:s.sahki@univ-blida2.dz)

تاريخ الاستلام: 2023/05/25

تاريخ القبول: 2023/12/05

تاريخ النشر: 2023/12/31

**ملخص:**

أدى الجدل حول البعد المعياري لمفهوم مسؤولية الحماية إلى بروز العديد من الانتقادات التي تدور حول أبعاد وحدود هذا المبدأ الذي يبدو في ظاهره نبيلًا، لكنه يحمل في طياته أهدافًا ومصالح غير بريئة، تلك الانتقادات التي برزت خصوصًا من دول عالم الجنوب أثارت النقاش من جديد داخل أروقة الأمم المتحدة، وأدت إلى ردود أفعال تجلت من خلال إطلاق مبادرات موازية على غرار المذكرة المفاهيمية للبرازيل بما عرف بالمسؤولية أثناء الحماية والمبادرة الصينية تحت مسمى الحماية المسؤولة، وعليه تحاول هذه الدراسة تقديم مساهمة نظرية تغوص في أبعاد ومدلولات هذه المفاهيم القانونية، ومدى قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الحماية للمدنيين خلال فترة النزاعات الدولية المسلحة.

كلمات مفتاحية: مسؤولية الحماية، المسؤولية أثناء الحماية، الحماية المسؤولة، البرازيل، الصين، مجلس الأمن.

**Abstract:**

The debate over the normative dimension of the concept of responsibility to protect led to the emergence of many criticisms revolving around the dimensions and limits of this principle, which seems noble on the surface, but carries inside malicious goals and interests. Those criticisms that

emerged, especially from the countries of the global south, sparked a new discussion within the corridors of the United Nations, and led to reactions that were manifested through the launch of parallel initiatives as and led to reactions that were manifested through the launch of parallel initiatives as the conceptual memorandum of Brazil on what is known as responsibility during protection and the Chinese initiative under the name of responsible protection. Therefore, this study attempts to provide a theoretical contribution that tries to delve into the dimensions and meanings of these legal concepts and their ability to respond to the protection requirements of civilians during international armed conflicts.

**Keywords:**

Responsibility to Protect, Responsibility while Protecting, Responsible Protection, Humanitarian Intervention, International Interests, Security Council.

المؤلف المرسل: سمر سحقي [s.sahki@univ-blida2.dz](mailto:s.sahki@univ-blida2.dz)

**1. مقدمة :**

يعتبر مبدأ مسؤولية الحماية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2005 -على خلفية جرائم الإبادة الجماعية في رواندا- أحد أكثر المفاهيم جدلية في أدبيات العلاقات الدولية، نظرا لأبعاده الشائكة التي أعادت تعريف السيادة وعدم التدخل بمصطلحات واسعة، جعلت من مفهوم السيادة الذي كان لسنوات عديدة بمثابة تفويض مطلق لسلوك الدول على المستوى المحلي، حقا يمكن أن يزول في حالة ما كانت الدولة غير قارة على توفير الحماية لمواطنيها. وعلى الرغم من أهمية فكرة الحماية قانونيا وإنسانيا في ظل الواجب الدولي الإنساني، خصوصا بعد الجهود الدبلوماسية الحثيثة التي جمعت أكثر من 150 دولة لوضع مفهوم أكثر عدلا وحزما من التدخل الإنساني، إلا أن الممارسة الدولية للمبدأ أعادت من جديد طرح

العديد من الإشكاليات حول جدوى وفاعلية الحماية في ظل غياب آليات واضحة ومحددة تجيز التدخل في حالة النزاعات المسلحة بين تجاذب مصالح الأطراف المتدخلة والتداعيات التي تخلفها عملية الحماية، وعليه سنحاول إثارة إشكال رئيسي مفاده: كيف ساهمت الممارسة الدولية لمسؤولية الحماية في بعث النقاش العلمي والمقترح العملي للمفهوم خارج الهيمنة الغربية؟

ولتوضيح الإشكالية المراد دراستها نضع التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بمسؤولية الحماية؟

- ماهي مختلف التطورات التي طرأت على مفهوم مسؤولية الحماية؟

- ما مدى نجاعة مفهوم الحماية بمختلف أبعادها كمبدأ إنساني في حماية المدنيين خلال النزاعات

المسلحة؟

- من المسؤول عن حماية المدنيين أوقات النزاعات؟

- هل تتضمن الحماية آليات قانونية محددة وواضحة تحدد كيفية وطريقة القيام بالحماية؟

- هل ساهمت المقترحات النظرية غير الغربية في تطوير مفهوم أكثر تحديدا لمسؤولية الحماية؟

وفي سبيل الإجابة على هذا الإشكال قمنا بوضع الفرضية التالية:

يكرس مفهوم مسؤولية الحماية قاعدة قانونية جديدة للغرب للتدخل تحت دواعي إنسانية، الأمر

الذي جعل دولا من جنوب العالم تسعى لتطوير مفاهيم جديدة للحماية لمواجهة الهيمنة الغربية من جهة

والحد من تدخل القوى الكبرى لتحقيق مصالحها الخاصة تحت مظلة أممية.

سنعتمد بشكل رئيسي على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Method)

لوصف وتحليل أبعاد مسؤولية الحماية وتقييم الآثار القانونية المترتبة عليها، ومن ثم التطرق للنقاشات النظرية

حول مدى نجاعة هذا المبدأ في حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة بين مقارنة دول الشمال ودول الجنوب،

وفي الأخير سنحاول تقديم بعد نقدي لمفهوم مسؤولية الحماية ومدى إمكانية تطبيقه في ظل هيمنة غربية

مفاهيميا، وعمليا.

## 2. مفهوم مسؤولية الحماية

ظهر مفهوم مسؤولية الحماية عقب الجرائم الجماعية في رواندا في تسعينات القرن العشرين، بحيث صاغت اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة هذا المصطلح في ديسمبر 2001، واقترحت أنه عندما تحدث دولة ما "ضرراً خطيراً" لمواطنيها، أو كانت "غير راغبة" أو "غير قادرة" على وقف هذا العنف، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية التدخل من خلال تعريف السيادة: "كنوع من المسؤولية وليس كمصطلح مطلق للسلطة"، وعليه أعاد مفهوم مسؤولية الحماية تفسير العلاقة بين سيادة الدولة وحقوق الإنسان مع تعزيز شرعية التدخل الإنساني (Chen, 2016, p.8).

وتقوم مسؤولية الحماية على ثلاثة ركائز رئيسية تتمثل في:

الركيزة الأولى: مسؤولية الدولة تجاه شعبها عن عدم ارتكاب جرائم جماعية فظيعة أو السماح بحدوثها.  
الركيزة الثانية: مسؤولية الدول الأخرى عن مساعدة أولئك الذين يفتقرون إلى القدرة على توفير الحماية.  
الركيزة الثالثة: مسؤولية المجتمع الدولي عن الرد "بإجراء حاسم وفي الوقت المناسب" - بما في ذلك استخدام القوة العسكرية إذا سمح مجلس الأمن بذلك - إذا "فشلت دولة ما بشكل واضح" في الوفاء بمسؤوليات الحماية الخاصة بها (Evans, 2020).

تقرير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة لم يضع معايير صارمة للتدخل العسكري في الدولة المراد حماية مواطنيها، ما جعل المفهوم أداة سياسية للتدخل العسكري أحادي الجانب ومع ذلك، نجح تقرير اللجنة في وضع برنامج مسؤولية الحماية ضمن برنامج إصلاح الأمم المتحدة، وفي سبتمبر 2005 أعلن رؤساء أكثر من 150 دولة دعمهم لمفهوم أكثر تقييداً لمسؤولية الحماية في الفترتين 138 و 139 من وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة.

قدمت الوثيقة العديد من التعديلات الهامة على المفهوم الأصلي لمسؤولية الحماية وشددت على الدور الأساسي للدولة في حماية مواطنيها، بحيث قامت بتحديد نطاق تطبيق مسؤولية الحماية ضمن أربع جرائم هي: الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، كما وضعت استخدام القوات العسكرية تحت السيطرة الحصرية لمجلس الأمن الدولي، وفي حين أن التدخل الذي كان يحدد سابقاً

من خلال "عدم رغبة أو عدم قدرة" الدولة على وقف العنف، رُفِعَ إلى معيار أشد يتمثل في "الفشل الواضح" للدولة للحد من الجرائم، وعليه اعتمدت الوثيقة الجديدة مفهوم مسؤولية الحماية مع وضع قيود واضحة على نطاقها وتطبيقاته (Chen,2016, p.8).

في حين يعتبر بعض الباحثين مفهوم مسؤولية الحماية مفهوما إنسانيا يشتمل على ثلاثة ركائز أساسية هي: الحماية، الوقاية والتدخل، يوجه البعض الآخر العديد من الانتقادات حول قيمة التدخل الفكرية وفعاليته كسياسة لحقوق الإنسان أو كعقيدة لتحقيق الأمن الإنساني (Melling,2018,p.2).

وعلى أرض الواقع، كان التدخل في ليبيا عام 2011 بمثابة اختبار مبكر لتفعيل قرار مسؤولية الحماية غير المتفق عليه، ما أثار مناقشات حول الكيفية وتحت أي ظروف يجب إجراء الحماية فعلياً.

فلم تكن المواجهة تتعلق بمبدأ مسؤولية الحماية كمبدأ، إنما وجهت الانتقادات للطريقة التي تم بها التدخل في ليبيا، فالمشكلة تدور حول قابلية تطبيق مسؤولية الحماية في حالة ليبيا، وهو النقاش الذي أوقف إجراءات الأمم المتحدة في دول مثل ميانمار أو سريلانكا. فقد أوضحت آثار القرار 1973 أنه على الرغم من وجود إجماع حول مسؤولية الحماية كمفهوم (على أساس صياغة مؤتمر القمة العالمي 2005)، إلا أن هذا لم يكن كافياً لضمان تنفيذ دولي (معياري) للمفهوم على أرض الواقع (Tourinho,2015,p3-6).

يمكن القول أن تقييم مفهوم مسؤولية الحماية كمعيار دولي لا يزال موضع خلاف في كل من القانون الدولي والعلاقات الدولية، بحيث يؤكد الباحثان ريس و روبي Risse and Roppe أن "المعيار الدولي الجديد" لمسؤولية الحماية، في إشارة إلى المسؤولية من المجتمع الدولي للتدخل - بالوسائل العسكرية - يعتبر أمراً ضرورياً إذا كان حكام الدول غير مستعدين أو غير قادرين على حماية مواطنيهم من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. من ناحية أخرى، جادل الباحث ستان Stahn بأن مسؤولية الحماية "لا يزال غير مؤكد من وجهة نظر معيارية"، وبالتالي فإن مسؤولية الحماية لا يزال من نواحٍ عديدة، صفة سياسية بدلاً من كونه قاعدة قانونية للعمل.

يرجح العديد من الباحثين والخبراء في القانون الدولي والعلاقات الدولية أن العامل الرئيسي الذي يجعل المفهوم لا يصلح كمعيار كمبدأ قانوني، هو أن الإطار المفاهيمي لمسؤولية الحماية غير محدد بشكل واضح، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة التدخل. ومع ذلك، قامت الأمم المتحدة منذ سنة 2005 بمجهود كبيرة في محاولة لتوفير وضوح مفاهيمي أكبر، خصوصاً مع التقارير المفصلة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك لتوضيح المعايير التي تشكل أساس مسؤولية الحماية (Melling,2018,p.19).

## 1.2 مسؤولية الحماية والبعد المعياري

يسلط مفهوم مسؤولية الحماية الضوء على مسألة "البعد المعياري" للمفهوم، خاصةً فيما يتعلق بالوكالة وردود الفعل حول التدخل. وبالنظر إلى أن المبدأ يرجع إلى عمل المنظمة الدولية للتدخل وسيادة الدول، فإن القضية تعتبر حساسة نظراً للانقسامات السائدة بين الدول الغربية والنامية (باعتبار أن الدول الغربية أكثر حماساً لتبني المبدأ، في حين البلدان النامية تعتبر أكثر حذراً بشأن توفير الأساس المنطقي للتدخل الخارجي)، وبالرجوع لمسألة التدخل الإنساني فإن كندا التي تعتبر الدولة الراعية للجنة تسعى لتحقيق التوازن في التمثيل، ما يشير إلى أن آفاق المقاومة والرفض من جانب البلدان النامية كانت عاملاً هاماً وراء تكوين هذه اللجنة. فنجد كلا من غاريث إيفانز من أستراليا ومحمد سحنون من الجزائر، في حين أن أربعة من أصل عشرة أعضاء آخرين كانوا من دول الجنوب.

ينكر بعض أنصار المبدأ أن مسؤولية الحماية تعكس هيمنة الغرب في إنشاء القواعد الدولية، وبالتالي يجب أن تتخطى خط النقاش التقليدي بين الشمال والجنوب، غير أن مسؤولية الحماية غالباً ما يرتبط بالنظرية السياسية الغربية (Acharya, 2013, p.468)، كما أن تباعد الآراء حول الكيفية والظروف التي يجب أن تنفذ فيها مسؤولية الحماية، يضع القوى الغربية (المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة) في مواجهة القوى الناشئة (روسيا والصين)، وهو ما يفسر لماذا لم يتمكن المجتمع الدولي من تبني مفهوم موحد للاستجابة للنزاعات الدولية (Botte, 2015, p.1030).

يمكن القول أن "الاختبار العملي" للتدخل بدواعي إنسانية في ليبيا شكل جدلاً سياسياً مكثفًا حول كيفية تنفيذ الأبعاد القسرية لمسؤولية الحماية بشكل أفضل. ففي حين أشاد البعض بالاستجابة الحاسمة التي أدت إلى تجنب مذبحة في بنغازي، تساءل آخرون عن مدى قدرة الحملة العسكرية وحدها على معالجة المشاكل الأمنية المطروحة، وفي هذا السياق السياسي ظهرت فكرة المسؤولية أثناء الحماية (Stuenkel, 2015, p.5).

### 3. المسؤولية أثناء الحماية (RwP) Responsibility while Protecting

في سياق التدخل الدولي الفاشل في ليبيا في 2011 على أساس قرار مستوحى من خطاب مسؤولية الحماية، أطلقت البرازيل تقريراً حول مفهوم جديد عرف بـ "المسؤولية أثناء الحماية"، بحيث يعتبر أول مجهود جاد للبرازيل بشأن قضية رئيسية ذات بعد معياري داخل منظومة الأمم المتحدة، كرد على القرار 1973 الذي أدى إلى العمليات العسكرية في ليبيا، فالأحداث الأخيرة في ليبيا، وخاصة أعمال كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا (P-3)، التي تجاوزت حدود ومدة وصلاحيات مسؤولية الحماية المحددة في القرار 1973 والتي أدت إلى تغيير النظام في ليبيا، قدمت السياق للبرازيل للاحتجاج على مسألة التدخل الدولي واستخدام القوة تحت قيادة الأمم المتحدة، كما يشير غاريث إيفانز Gareth Evans إلى ذلك بقوله :

"... إدراك وتصور عدد كبير من البلدان بقيادة ما يسمى بالبريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) يعتبر أن استمرار التدخل بقيادة الناتو في ليبيا تجاوز مدة الحماية الذي منحها مجلس الأمن الدولي وأدى إلى التدمير الكامل لنظام القذافي..." (Serbin, 2015, p.171).

وفي تقديم للمفهوم والتصورات الخاصة به، كتب وزير الخارجية البرازيلي آنذاك أنتونيو باتريوتا Antonio Patriota في مقال للصحيفة البرازيلية Folha de Sao Paulo ، تحسباً لمذكرة المسؤولية أثناء الحماية التي قدمت في وقت لاحق في الأمم المتحدة : "... بالنسبة للبرازيل، من الأساسي أنه عند ممارسة مسؤولية الحماية من خلال استخدام الجيش، يجب على المجتمع الدولي ألا يقتصر على الولاية المتعددة الأطراف فحسب، بل يجب أيضاً مراعاة مبدأ آخر: المسؤولية أثناء الحماية. فلا يجب التفكير في استخدام القوة إلا كملاذ أخير، وعليه تعتبر مراحل التعجيل باللجوء إلى الإكراه محاولة ضد "الأساس المنطقي" للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. إذا كانت أهدافنا الكبرى تشمل الدفاع الحاسم عن حقوق الإنسان في عالميتها وعدم قابليتها للتجزئة، على النحو المكرس في مؤتمر فيينا لعام 1993، يجب أن تحدد الإجراءات البرازيلية كل حالة على حدة، في إطار تحليل دقيق للظروف والوسائل الأكثر فعالية للتعامل مع كل حالة محددة".

وفي 21 سبتمبر 2011، صرحت الرئيسة البرازيلية السابقة ديلما روسيف Dilma Rousseff خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة في الأمم المتحدة -أثناء العرض الدولي الرسمي للمسؤولية أثناء الحماية- بقولها: "نحن نرفض بشدة القمع الوحشي للسكان المدنيين. ومع ذلك، ما زلنا مقتنعين أنه بالنسبة

للمجتمع الدولي يجب أن يكون استخدام القوة دائماً الملاذ الأخير..... يقال الكثير عن مسؤولية الحماية؛ لكننا لا نسمع سوى القليل عن المسؤولية أثناء قيامنا بالحماية. هذه المفاهيم يجب علينا تطويرها معاً. لذلك، فإن دور مجلس الأمن أمر حيوي فكلما كانت قراراته أكثر شرعية، أدى دوره بشكل أفضل." (Serbin,2015, p.172).

وفقاً للبرازيل، تقدم هذه المبادرة "خطوة مفاهيمية إضافية" و"منظوراً جديداً" حول مسؤولية حماية المدنيين بشكل عام. بحيث تسلط المسؤولية أثناء الحماية الضوء على الحاجة إلى توخي مزيد من الحذر عند استخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين من قبل من يقومون بالتدخل الإنساني وتقديم تقارير مستمرة إلى مجلس الأمن. كما أنها أعادت إلى الواجهة مسألة المبادئ التوجيهية للتدخل الإنساني (بالنسبة لمجلس الأمن الدولي). وبالتالي أصبحت مبادرة البرازيل حول المسؤولية أثناء الحماية جزءاً من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الركيزة الثالثة من مسؤولية الحماية والمتمثلة في: "الاستجابة في الوقت المناسب والحاسم"، بحيث جادل بان كي مون في هذا الصدد بأن المبادرة "مرحب بها" وأنها توفر مدخلاً مفيداً للحوار المستمر حول طرق سد وجهات النظر المختلفة وصياغة استراتيجيات للاستجابة السريعة والحاسمة للجرائم والانتهاكات.

يمكن النظر إلى مبادرة البرازيل الخاصة بالمسؤولية أثناء الحماية باعتبارها نموذجاً هاماً لقوة ناشئة تحتاج إلى الانخراط في تنظيم المشاريع الدولية. من ناحية أخرى، جادل بعض الباحثين بأن برنامج المسؤولية أثناء الحماية يضع إشكاليات متعددة من الناحية الأخلاقية، وأنه "يقترح إضافات أو تفسيرات تتعارض مع الإجماع القائم حول مسؤولية الحماية وقد يتحول إلى عوائق للحماية في الوقت المناسب والحاسم الذي يجب التدخل فيه." (Serbin,2015,p.172).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تطوير خطة المسؤولية أثناء الحماية البرازيلية بشكل أكثر تفصيلاً في نوفمبر 2011 في "مذكرة المفهوم" الخاصة تحت عنوان "المسؤولية أثناء الحماية: عناصر لتطوير وترويج مفهوم جديد" RWP: Elements for the Development and Promotion of a Concept، بحيث توفر هذه المذكرة المفاهيمية مضمون المبادرة وتتمثل النقطة المركزية في أنه يجب على المجتمع الدولي إظهار قدر كبير من المسؤولية أثناء قيامه بالحماية".

تقترح مبادرة البرازيل أنه من الضروري "استنفاد" جميع الحلول السلمية، بالنظر إلى التكاليف البشرية والمادية للحرب، وعليه يجب النظر في جميع الخيارات الأخرى قبل التوجه للحرب، أما النقطة الثانية فتتعلق بالمساءلة والتفويض باستخدام القوة، بحيث يجب أن يكون استخدام القوة "حكيمًا ومتناسبًا ومحدودًا" بالأهداف التي حددها مجلس الأمن"، فقد رأى البعض أن منظمة حلف شمال الأطلسي تجاوزت تفويضها الممنوح لها في القرار 1973.

وفي هذا الصدد، تنص المذكرة المفاهيمية للبرازيل على أن "هناك إدراكًا متزايدًا بأن مفهوم المسؤولية عن الحماية قد يكون استخدم بشكل سيئ لأغراض أخرى غير حماية المدنيين، مثل تغيير النظام القائم، وقد يزيد هذا التصور من صعوبة تحقيق أهداف الحماية التي ينتهجها المجتمع الدولي".

ورداً على هذا الإشكال، تجادل البرازيل بأن التدخل الإنساني يجب أن يسمح به مجلس الأمن بشكل يضمن مساءلة المتدخلين وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعو البرازيل إلى "اتخاذ إجراءات لمجلس الأمن" من أجل رصد تفسير القرارات الصادرة عنه، ويشير التقرير البرازيلي كذلك إلى أنه في ظروف استثنائية، قد يتم تفويض التدخل الإنساني من قبل الجمعية العامة بموجب قرار "الاتحاد من أجل السلام"، فيما تتعلق المطالبة الثالثة للبرازيل بالوسائل المستخدمة عند المشاركة في التدخل الإنساني وما يتصل بذلك من تناسبية استخدام القوة، بحيث تجادل المذكرة المفاهيمية البرازيلية بأن التدخل الإنساني يجب "تنفيذه بالتوافق التام مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للنزاع المسلح"، وأن "استخدام القوة يجب أن ينتج القليل من العنف وعدم الاستقرار، ولا يمكن أن يؤدي إلى أي ضرر أكثر مما كان مرخصاً لمنعه". (Pattison, 2016, p.4-5).

### 1.3 عناصر المسؤولية أثناء الحماية المقترحة من طرف البرازيل :

لقد كانت المساهمة الرئيسية لمذكرة المسؤولية أثناء الحماية هي محاولة تفعيل مفهوم أكثر ملائمة لمسؤولية الحماية ووضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لتوجيه مجلس الأمن والدول المعنية في التفكير في التدخل القائم على مسؤولية الحماية وإعداده كآلي: (Serbin, 2015, p.172-173).

(1) كما هو الحال في العلوم الطبية الوقائية هي دائماً أفضل سياسة. وهنا يتم التأكيد على الدبلوماسية الوقائية التي تقلل من خطر النزاع المسلح والتكاليف البشرية المرتبطة به.

- (2) يجب على المجتمع الدولي أن يكون صارماً في جهوده لاستنفاد جميع الوسائل السلمية المتاحة في حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف، بما يتماشى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وكما تجسد في وثيقة النتائج العامة لعام 2005.
- (3) يجب دائماً أن يأذن مجلس الأمن باستخدام القوة، بما في ذلك في ممارسة مسؤولية الحماية، وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو في ظروف استثنائية بموجب قرار الجمعية العامة 377 (5) .
- (4) يجب أن يكون الإذن باستخدام القوة محدوداً في عناصره القانونية والزمنية. كما يجب أن يلتزم نطاق العمل العسكري بنص وروح التفويض الممنوح من قبل مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتم تنفيذه بشكل صارم مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للنزاعات المسلحة.
- (5) يجب أن ينتج عن استخدام القوة أقل قدر ممكن من العنف وعدم الاستقرار، وتحت أي ظرف من الظروف لا يمكن أن ينتج استخدام القوة ضرراً أكبر من ذلك الذي خول بمنعه.
- (6) في حالة التفكير في استخدام القوة، يجب أن تكون الإجراءات حكيمة ومتناسبة ومحدودة بالأهداف التي حددها مجلس الأمن.
- (7) يجب مراعاة هذه المبادئ التوجيهية طوال فترة الترخيص، من اعتماد القرار إلى تعليق التفويض بموجب قرار جديد.
- (8) هناك حاجة إلى إجراءات محسنة من جانب مجلس الأمن لرصد وتقييم الطريقة التي يتم بها تفسير وتنفيذ القرارات لضمان المسؤولية في الوقت نفسه .
- (9) يجب على مجلس الأمن أن يضمن مساءلة أولئك الذين تُمنح لهم السلطة للجوء إلى القوة. في هذا الإطار، يقترح برنامج المسؤولية أثناء الحماية المقدم من البرازيل أن يكمل برنامج مسؤولية الحماية من خلال التركيز على العناصر الآتية :
- (1) ركائز مسؤولية الحماية يجب أن تتبع خطاً صارماً من التجانس السياسي والتسلسل الزمني.
- (2) يجب استنفاد جميع الوسائل السلمية، وبالتالي يجب إجراء "تحليل شامل وحكيم للنتائج المحتملة للعمل العسكري" قبل النظر في استخدام القوة.

(3) يمكن لمجلس الأمن فقط أن يأذن باستخدام القوة وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو في ظروف استثنائية، من قبل الجمعية العامة ، تماشياً مع قرارها 377 (5).  
 (4) السماح باستخدام القوة يجب أن يكون "محدوداً بعناصر هذه القوة القانونية والتنفيذية والزمنية ويجب أن يظل الإنفاذ صحيحاً" لنص "المدة الزمنية المحددة".  
 (5) إجراءات مجلس الأمن المعززة مطلوبة من أجل ضمان الرصد والتقييم المناسبين لتفسير المفهوم وتطبيقه.

(6) مجلس الأمن ملزم أيضاً بـ "ضمان محاسبة أولئك الذين تُمنح لهم السلطة للجوء إلى القوة".  
 يمكن القول أن المذكرة البرازيلية تعرضت أيضاً للعديد من الانتقادات فعلى سبيل المثال، يجادل الباحث باسارلي Pasarelli بأن مذكرة المسؤولية أثناء الحماية المقدمة من البرازيل كانت مبتكرة فقط في المصطلحات وفي محاولتها دمج مناقشة مجزأة حول المفهوم (Serbin,2015,p.173).

#### الجدول رقم 01: المبادئ المعيارية للمسؤولية أثناء الحماية في مقابل مسؤولية الحماية

| المبادئ المعيارية                  |                                                          | مركزية أم تبعية؟       |
|------------------------------------|----------------------------------------------------------|------------------------|
| مفهوم البرازيل                     | مسؤولية الحماية                                          |                        |
| السيادة كدرع<br>(امتيازات الحصانة) | السيادة كمسؤولية<br>(امتيازات حقوق الإنسان)              | ينظر له كتهديد: تبعية  |
| عدم التدخل (لا يبرر).              | التدخل يبرر إذا<br>وقعت الجرائم الأربع<br>المنصوص عليها. | ينظر لها كتهديد: تبعية |
| الحل السلمي للنزاعات.              | يجب الأخذ<br>بالمبادئ السلمية.                           | مركزية                 |

والصينية-

|                                         |                                            |                                                                |
|-----------------------------------------|--------------------------------------------|----------------------------------------------------------------|
| ينظر له كتهديد: تبعية                   | استخدام القوة مبرر.                        | عدم استخدام القوة<br>( لا يبرر).                               |
| ينظر له كتهديد: تبعية                   | الاستخدام المتكرر<br>للفصل السابع.         | ترفض الفصل السابع.                                             |
| الأمم المتحدة: مركزية<br>الناتو : تبعية | الأمم المتحدة<br>وحلف الناتو.              | الأمم المتحدة المصدر<br>الشرعي الوحيد.                         |
| محفز قوي للمركزية.                      | موجهة بقوة من<br>طرف الأمم المتحدة.        | تعددية قوية (الأمم<br>المتحدة).                                |
| قوى اقليمية: تبعية<br>قوى دولية: مركزية | تأثير الدولة ينبثق<br>من المشاركة.         | تأثير الدولة ينبثق من<br>الشرعية.                              |
| مركزية                                  | تميز الأمن على<br>التنمية.                 | تميز التنمية على الأمن.                                        |
| تحرك نحو المركزية                       | تدعي كونها شرط<br>مسبق للمسؤولية الدولية.  | وجهات نظر متغيرة<br>حول المسؤولية الدولية.                     |
| تحرك نحو المركزية                       | مقاومة على طول<br>الخط بين الشمال والجنوب. | تحديد ذاتي كمعبر عن<br>صوت الجهة الجنوبية من الكرة<br>الأرضية. |
| تبعية                                   | تقدم وجهة نظر<br>أحادية .                  | تسعى للحد من تأثير<br>القوى الأحادية                           |

Source: Kenkel, 2015, pp .38-39.

#### 4. الحماية المسؤولة (RP) Responsible Protection: المبادرة الصينية

حذت الصين حذو البرازيل بعرض وثيقة عن مفهوم جديد عرف بـ "الحماية المسؤولة"، والتي كانت جزءاً من الانتقادات والاحتجاجات من جنوب العالم حول الجانب المعياري لمبدأ مسؤولية الحماية، رغم وجود تباين في المواقف والمصالح الوطنية من قبل أعضاء البريكس (Serbin, 2015, p.176).

##### 1. 4 تطور مفهوم "الحماية المسؤولة" :

تم تطوير مفهوم ومحتوى الحماية المسؤولة في عام 2012 من قبل الباحث الصيني روان تسونغزي Ruan Zongze على الرغم من أنه لم يتم اعتماد المفهوم رسمياً كسياسة صينية، إلا أن هناك عدة أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن الحماية المسؤولة تمثل تفكير الصين في مفهوم مسؤولية الحماية :  
أولاً، روان هو نائب رئيس المركز الصيني للدراسات الدولية CIIS، الذي يعتبر مركز الأبحاث الرسمي لوزارة الخارجية الصينية والذي يوظف عددًا من الدبلوماسيين المتقاعدين، وقد لعب في السنوات الأخيرة دوراً متزايد الأهمية في تطوير السياسة الخارجية الصينية.

ثانياً، تمت ترقية برنامج الحماية المسؤولة من قبل المركز الصيني للدراسات الدولية في مؤتمر عقد في بكين حضره ممثلون من دول أخرى، بحيث تمت دعوة الولايات لمناقشة هذا المفهوم. وهذا يعكس الدور المتنامي للمركز الصيني للدراسات الدولية في تطبيق "الدبلوماسية العامة" نيابة عن وزارة الخارجية الصينية.

ثالثاً، تم استخدام مصطلح "الحماية المسؤولة"، وإن كان لفترة وجيزة، في الخطابات التي ألقاها المسؤولون الصينيون، وقد حصل مفهوم الحماية المسؤولة على درجة من التأييد الرسمي، وينقسم طرح روان للفكرة إلى ثلاثة أقسام متميزة: الجزء الأول عبارة عن نقد حاد لموقف الغرب تجاه ليبيا وسوريا. فيما يقدم الجزء الثاني العديد من "التأملات" حول ما يُنظر إليه على أنه "عيوب خطيرة" ضمن المفهوم الحالي لمسؤولية الحماية بهدف معالجة تلك العيوب و"المساهمة بأفكار جديدة في العالم"، أما الجزء الثالث يوضح مفهوم الصين الخاص بـ "الحماية المسؤولة" بشكل عام، وبالتالي تعتبر المساهمة الصينية مميزة في دفع الجدل المعياري حول مسؤولية الحماية.

قبل فحص عناصر الحماية المسؤولة، من المفيد إبراز المواضيع الرئيسية التي تظهر في الجزئين الأولين من فكرة الباحث روان، بحيث تقدم رؤى مهمة حول وجهة نظر الصين بشأن الردود الغربية على أزمة كل من ليبيا وسوريا، كما تكشف عن مخاوف الصين بشأن نقاط الضعف المفاهيمية في مفهوم مسؤولية الحماية،

وتساعد هذه الأفكار مجتمعة في صياغة السياق الذي تقترح فيه الفكرة الصينية "للحماية المسؤولة" (Serbin,2015,p.177).

الموضوع الرئيسي الأول الذي يظهر هو القلق العميق من احتمال إساءة استخدام مسؤولية الحماية بحيث تتهم الصين الغرب بتجاوز تفويض الحماية المدنية في "محاولة إستراتيجية" لتغيير النظام "في ليبيا"، وعليه فإن مسؤولية الحماية بشكله الحالي "عرضة للإساءة" ويُقدم "ذريعة لتدخل الغرب بطرق جديدة"، الموضوع الآخر هو وضع مسؤولية الحماية والعلاقة مع القانون الدولي بحيث يؤكد الباحث رومان على أنه على الرغم من أن مسؤولية الحماية "لا يزال حتى الآن مفهوماً فقط دون أن يكون مبدأ في القانون الدولي"، إلا أنه يمكن استخدامه بشكل مسيء لتغيير نظام الدولة في بلد ما، والذي يتناقض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومع وضع التجربة الليبية في الاعتبار يجادل رومان قائلاً: "إذا ما أصدر مجلس الأمن قراراً، فلا يزال بإمكان القوى الغربية تقديم تفسيرات أحادية الجانب والسعي إلى تحقيق مصالح ذاتية من خلال استغلال القرار تحت غطاء "حماية المدنيين"، في حين يعتمد النقد الرئيسي لمنظور الغرب حول التدخل العسكري لأغراض إنسانية على المنطق التبعي، بحيث يجادل رومان بأن الحملة العسكرية التي يقوم بها حلف الناتو في ليبيا قد أضرت أكثر مما أدت لمنافع، وأن مسؤولية الحماية قد جلبت فوزاً غير ضرورية إلى العلاقات الدولية، فلطالما كان الهدف (حماية المدنيين) هدفاً نبيلًا، وقد يتحقق بأي وسيلة بغض النظر عن العواقب، وعليه تعبر هذه الموضوعات الثلاثة في ورقة الباحث رومان عن مخاوف بشأن مسؤولية الحماية والتي عبّر عنها المسئولون الصينيون داخل أجهزة الأمم المتحدة (GARWOOD-GOWERS,2016,p.98-118).

#### 4. 2 عناصر الحماية المسؤولة المقترحة من الصين:

تحتوي المبادرة الصينية على ستة مبادئ للحماية المسؤولة، وتشدد على الركن الثالث لمسؤولية الحماية والمتعلق بالتدابير الدولية غير الرضائية، وذلك للتقليل من إمكانية استغلال هذا البعد، وكل من العناصر الستة مستوحاة من الأفكار السابقة المقدمة في مذكرة البرازيل للمسؤولية أثناء الحماية وتقرير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة لعام 2001، والذي يعتمد بدوره على جوانب من تقاليد ما يعرف بالحرب العادلة ومع ذلك هناك اختلافات دقيقة ولكنها مهمة في كيفية تأطير هذه المفاهيم وتفسيرها في المبادرة الصينية فبالمقارنة مع المقترح البرازيلي يقدم برنامج الحماية المسؤولة تفسيراً أضيق وأكثر صرامة للجوء لاستخدام

التدابير القسرية لمسؤولية الحماية (خصوصاً الركيزة الثالثة)، وتنص عناصر الحماية المسؤولة على ما يلي: (GARWOOD-GOWERS,2016,p.98).

أولاً، هدف الحماية المسؤولة هي أفراد البلد المستهدف وتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة المتضررة بالدرجة الأولى، وعليه يجب أن تكون أهداف الحماية هي الأشخاص الأبرياء، وليس الأحزاب السياسية أو القوات المسلحة.

ثانياً، يجب تحديد شرعية منفذي "الحماية"، بحيث تتحمل الدولة المسؤولية الأساسية عن حماية مواطنيها، بالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الأمن هو الممثل الشرعي الوحيد الذي يؤدي هذا الواجب في حين لا يوجد لدى أي دولة أخرى مثل هذا الحق، ناهيك عن الوضع القانوني للقيام بذلك.

ثالثاً، يجب أن تكون وسائل "الحماية" محدودة للغاية، ويجب أن يكون الشرط الأساسي للتدخل بالحماية هو استنفاد جميع الوسائل الدبلوماسية والسياسية للحل، ونعني بذلك الوسائل غير العسكرية مثل الجهود الدبلوماسية رغم أنها تستغرق وقتاً طويلاً لكن تداعياتها تكون أقل بكثير من الوسائل العسكرية. على العكس من ذلك، فإن استخدام القوة العسكرية عند كل منعطف لن يؤدي فقط إلى خسائر كبيرة في صفوف المدنيين بل سيؤدي أيضاً إلى إلحاق ضرر جسيم بالبنية التحتية وتراجع الاقتصاد الوطني في الدولة أو المنطقة المراد "حمايتها"، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تفاقم الكوارث الإنسانية.

رابعاً، يجب تعريف الغرض من "الحماية"، بحيث يجب أن يكون الهدف هو تخفيف حدة الكارثة الإنسانية، ويحظر على الإطلاق خلق كوارث إنسانية أكبر بسبب الحماية، ناهيك عن استخدام الحماية كوسيلة للإطاحة بحكومة دولة معينة.

خامساً، ينبغي أن يكون "الحماة" مسؤولين عن مرحلة ما بعد التدخل post-intervention وما بعد الحماية post-protection لإعادة بناء الدولة المتضررة والفوضى التي تلحق بالدولة والأشخاص الخاضعين لـ "الحماية".

سادساً، ينبغي على الأمم المتحدة أن تنشئ آليات للإشراف وتقييم النتائج ومساءلة ما بعد الوضع لضمان توافر وسائل "الحماية" ونطاقها ونتائجها.

يمكن القول أن المبادرة الصينية حول الحماية المسؤولة تطرح العديد من الأسئلة أكثر من أن توفر لنا إجابات من بين هذه الأسئلة: هل أن عناصر الحماية المسؤولة المقترحة كمعايير سيتم تبنيها وتدوينها رسمياً في قرار جديد لمجلس الأمن أو الجمعية العامة بشأن مسؤولية الحماية؟ أم أنها تقدم فقط مبادئ توجيهية غير

رسمية لاستخدامها في مناقشات مجلس الأمن؟ تساؤل آخر يطرح نفسه وهو مسألة التوقيت الأمثل للحماية؟ على الرغم من ذلك فإن المبادرة الصينية الخاصة بالحماية المسؤولة والبرازيلية الخاصة بالمسؤولية أثناء الحماية نجحت في تحديد النقاش داخل دائرة مسؤولية الحماية (GARWOOD-GOWERS, 2016, p. 111).

## الجدول رقم 02: مقارنة بين مسؤولية الحماية / المسؤولية أثناء الحماية / الحماية المسؤولة.

| المبدأ        | تقرير اللجنة الدولية للتدخل والسيادة (مسؤولية الحماية)                    | المسؤولية أثناء الحماية (البرازيل)                                                                           | الحماية المسؤولة (الصين)                                                                                           |
|---------------|---------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| السبب         | عدم الرغبة أو القدرة على منع أو إيقاف القتل واسع النطاق / التطهير العرقي. | غير محددة من قبل البرازيل (لكنها تفترض نفس المعايير الصادرة عن تقرير 2005 حول الأربع أنواع من الجرائم).      | غير محددة من قبل الصين (لكنها تفترض نفس المعايير الصادرة عن تقرير 2005 حول الأربع أنواع من الجرائم).               |
| الهدف المنشود | يجب أن يكون الهدف الأساسي وقف أو تجنب المعاناة الإنسانية.                 | غير محدد من قبل البرازيل (ولكن ضمنيا يشمل محدودية العمل العسكري المقصود على الأهداف الموضوعة من مجلس الأمن). | تتمحور حول العنصر الأول من مقترح الحماية المسؤولة والذي ينص على أنه: "يجب أن تكون أهداف الحماية هي الأبرياء وتحقيق |

|                                                                                                                                          |                                                                                        |                                                                                    |                 |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|
| السلام والاستقرار في المنطقة".<br>والعنصر الرابع الذي ينص على أن: "الغرض من الحماية يجب أن يكون التخفيف من حدة الكارثة الإنسانية".       |                                                                                        |                                                                                    |                 |
| تتمثل في العنصر الثالث: "استنفاد الوسائل الدبلوماسية و الوسائل السياسية للحل".                                                           | استنفاد جميع الوسائل السلمية؛ التسلسل المنطقي للأركان الثلاثة للمسؤولية أثناء الحماية. | القوة تكون فقط بعد استنزاف التدابير غير العسكرية                                   | الحل الأخير     |
| تتمثل في العنصر الثالث الذي ينص على أنه: "يجب أن تكون وسائل الحماية محدودة للغاية".                                                      | استخدام القوة يجب أن ينتج "أقل قدر من العنف والاستقرار".                               | نطاق العمل العسكري يجب أن يكون في أدنى مستوياته لتحقيق أهداف الحماية.              | الوسائل النسبي  |
| تشمل العنصر الأول: يجب مراعاة السلام والاستقرار في المنطقة العنصر الثالث: تجنب القوة العسكرية التي يمكن أن تؤدي إلى كارثة إنسانية مشددة" | لا يمكن تحت أي ظرف أن تولد (القوة العسكرية) ضرراً أكبر.                                | تمثل فرصة معقولة للنجاح؛ فعواقب تطبيق المبدأ لا يمكن أن تكون أسوأ من الوضع القائم. | الافاق المنطقية |

|                                                                                                                    |                                                                                                           |                                                                                          |                       |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|
| العنصر الرابع:<br>ممنوع على الإطلاق<br>خلق كوارث إنسانية<br>بسبب الحماية.                                          |                                                                                                           |                                                                                          |                       |
| العنصر الثاني: "يعد<br>مجلس الأمن التابع<br>للأمم المتحدة الجهة<br>الشرعية الوحيدة التي<br>تؤدي هذا الواجب".       | إذن من مجلس الأمن أو<br>الجمعية العامة للأمم<br>المتحدة (في إطار الاتحاد<br>من أجل السلام).               | إذن من مجلس الأمن<br>أو وفي ظروف<br>استثنائية من قبل<br>الجمعية العامة للأمم<br>المتحدة. | السلطة الحقيقية       |
| العنصر السادس:<br>"إنشاء آليات<br>الإشراف، تقييم النتائج<br>والمرور نحو المسائلة".                                 | إجراءات مجلس الأمن<br>المحسنة هي المسؤولة عن<br>رصد وتقييم الطريقة في<br>يتم من خلالها تنفيذ<br>القرارات. | غير محددة                                                                                | آلية الرصد            |
| العنصر الخامس: "يجب<br>أن يكون الحماية<br>مسؤولين عن مرحلة ما<br>بعد التدخل وما بعد<br>الحماية وإعادة<br>الإعمار". | غير محددة.                                                                                                | "مسؤولية إعادة البناء<br>وتقديم المساعدة<br>الكاملة، إعادة الإعمار<br>والمصالحة"         | مسؤولية ما بعد التدخل |

Source: GARWOOD-GOWERS,2016, p.111.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن قدرة البرازيل على متابعة خطة عمل المسؤولية أثناء الحماية مع تقديم مقترحات ملموسة للمضي قدماً محدودة للغاية، كما أن الحماية المسؤولة للصين ليست سياسة حكومية رسمية على الرغم من ذلك، فإن المشاركة البرازيلية والصينية في تطوير مفهوم مسؤولية الحماية يشكل أهمية كبرى، فقد ساعدت هذه المفاهيم على فتح النقاش حول الركن الثالث لمسؤولية الحماية، وأبرزت أهمية إشراك القوى غير الغربية الناشئة للنظر في المبدأ.

فيما يقترح باحثون آخرون مفاهيم جديدة تفتح النقاش حول مبدأ مسؤولية الحماية مستقبلاً، بحيث يجادل الباحث توكو پيبارينان Touko Piiparinen، أنه بدلاً من اعتبار مسؤولية الحماية بمثابة استمرارية للتدخل الإنساني يهدف إلى أداء مهام الحماية المحدودة، يجب أن تفهم على أنها شكل من أشكال العقائد التي ظهرت في الآونة الأخيرة في مجال إدارة الصراع الدولي، أو ما يعرف بمفهوم بناء السيادة sovereignty-building، بحيث تكمن القيمة المنهجية المضافة لهذا المفهوم في قدرته على إظهار أن مسؤولية الحماية مستقبلاً يجب أن تنطوي ليس فقط على وظائف محدودة قصيرة المدى لإنقاذ وحماية المدنيين من الأذى الجسدي، ولكن أيضاً على المدى الطويل من خلال الجهود الرامية إلى بناء سيادة مسؤولة، وعليه تقدم مسؤولية الحماية نوعين من صور السيادة المسؤولة التي تخص الدول الفاشلة: النوع الأول "نموذج جون بودان Jean Bodin"، الذي يشير إلى بناء المؤسسات وإعادة بناء وتمكين المجتمعات الخارجة من الحرب الأهلية، والنموذج الثاني "لجون لوك John Locke" والذي يشير إلى محاولات إدماج الدولة ضمن علاقات اجتماعية وثقافة عالمية لحقوق الإنسان عن طريق استخدام القوة القسرية، السياسية والدبلوماسية كما يتضح من التدخلات العسكرية في ليبيا وكوت ديفوار في عام 2011. وعليه ينتقد الباحث نموذج بناء السيادة المتجسد في مسؤولية الحماية الذي يؤدي إلى مخاطر محتملة: مثل أنه يعطي فرصة للفواعل من غير الدول مثل الجماعات المتمردة للتلاعب بمفهوم مسؤولية الحماية باعتباره أداة (أو سلاح) لتعزيز أهدافها السياسية الخاصة في الحروب الأهلية ضد السلطات الوطنية، وهو ما يستدعي إعادة النظر في المفهوم بشكل جدي (Piiparinen, 2013, p.380).

### 3.4. قراءة نقدية في قدرة المبادرتين على خلق معايير جديدة في الممارسة الدولية لمفهوم مسؤولية الحماية

يمكن القول أنه على الرغم من الجهود الدبلوماسية الحثيثة لدى الأمم المتحدة لتطوير مفاهيم أكثر نجاعة للتدخل الإنساني بهدف حماية المدنيين والوقاية من الجرائم الجماعية التي ترتكب بحق أقليات عرقية ودينية ورغم كون مبادرة مسؤولية الحماية النابعة عن تقرير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة قد قدمت مفهوماً أكثر سلاسة وقبولاً من التدخل الإنساني لعدة اعتبارات من بينها :

أولاً، أن مفهوم "مسؤولية الحماية" كان أقل فظاظاً من "الحق في التدخل".

ثانياً، كان هناك تركيز على مشاركة جهات فاعلة متعددة في هذه المسؤولية، وليس فقط اللاعبين العسكريين.

ثالثاً، كان هناك تركيز على عدة أنواع من الاستجابات كالاستراتيجيات الوقائية، والاعتماد على سلسلة كاملة متواصلة من تدابير رد الفعل غير العسكرية بما في ذلك العزلة الدبلوماسية، العقوبات والحظر، اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية والملاحقة القضائية.

وربما، كان هناك إصرار على وضع معايير صارمة لأي تدخل عسكري، بحيث تعتمد الشرعية على موافقة مجلس الأمن، وعلى تلبية معايير واضحة للحماية (Evans,2020).

إلا أنه و بعد مرور 18 عشر سنة على ظهور المفهوم فقد أثبت عدم نجاعته بالنظر للعديد من الجرائم التي لا تزال ترتكب اليوم بحق المدنيين والأقليات، الأمر الذي يطرح مسألتين شائكتين تتعلق الأولى بالبعد النظري للنقاش حول كون هذه المقاربات والمفاهيم النظرية لا تخرج عن دائرة التنظير والهيمنة الغربية على حقل العلاقات الدولية، فيما تتعلق المسألة الثانية بعملية الممارسة السلبية لهذا المفهوم والتي فتحت النقاش حول دور المصالح الحيواستراتيجية للقوى الكبرى في تحديد متى وكيف يجب التدخل، فالتساؤل الذي يطرح هنا لماذا لم يساعد المبدأ الذي تبنته الأمم المتحدة في عام 2005 لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي في وقف العديد من النزاعات الدولية وحماية مئات الآلاف من المدنيين والأشخاص الأبرياء؟

فرغم الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان في سوريا واليمن إلا أن مسؤولية الحماية لم تفعل بسبب تضارب مصالح الدول الكبرى -الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن- فيما تم تفعيلها في ليبيا تحت قيادة حلف الناتو نظرا لوجود مصالح جيواستراتيجية حيوية في الإطاحة بالنظام الليبي.

ففي حين أن العديد من المناقشات النظرية من دول جنوب الكرة الأرضية ركزت على الظروف التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتدخل فيها، كما أنها رفضت بالاجماع استخدام القوة العسكرية للحماية والتي تؤدي إلى تغيير نظام الدول المراد حمايتها، خصوصا على خلفية استخدام القوة الجوية المتمثلة في طائرات الهليكوبتر الهجومية من قبل بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار للإطاحة بنظام بلوران غباغبو في أبريل 2011، والمساعدة العسكرية للمجلس الوطني الانتقالي الليبي للإطاحة بنظام القذافي، الأمر الذي خلف رد فعل قوي وسلبي، باعتبار أن حماية المواطنين من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية من حيث المبدأ، لا ينبغي أن تنطوي على "تغيير النظام". وقد عارضت ثلاثة دول أعضاء في مجموعة "البريكس" (البرازيل والصين وجنوب أفريقيا) الإجراءات التي اتخذت في كوت ديفوار وليبيا، بحيث اعتبرت الصين، العضو الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنه: "يجب ألا تكون هناك محاولة لتغيير النظام أو التورط في حرب أهلية من قبل أي طرف تحت ستار حماية المدنيين"، كما وافقت البرازيل على هذا الطرح، فيما أشارت جنوب أفريقيا إلى أنه: "يجب على الجهات الفاعلة الدولية والمنظمات الدولية... أن تمثل لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وأن تحترم بالكامل إرادة البلد المعني وسيادته وسلامته الإقليمية، وأن تمتنع استخدام الأجندات السياسية التي تتجاوز نطاق الاتفاق" (Bellamy, 2014, p.166).

إلا أن محاولات كل هذه الدول في تطوير أساس قانوني أكثر صرامة للحماية فشل، نظرا لعدم التطرق لدور مجلس الأمن كفاعل وحيد يحق له التدخل والحماية. فالإشكال الحقيقي هنا يتعلق بإعطاء الصلاحية الكاملة لمجلس الأمن في إقرار هذا المبدأ، الأمر الذي خلق مجموعة من التحديات المعيقة لتطبيقه، بحيث تم رهن هذا المبدأ بمصالح الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، التي أصبحت تمرر قرار التدخل والحماية من عدمه ليس وفق أسس إنسانية، بل وفق ما تفرضه مصالحها الجيواستراتيجية.

فلو لاحظنا المشروع الأولي لمبدأ مسؤولية الحماية، نجد بأنه كان ينص على عدم استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بتفعيل مبدأ مسؤولية الحماية، إلا أن التعديلات التي أجرت على المشروع أفرغت هذا المبدأ من قيمة جوهرية كان سوف يضيفها لولا تعديله، وبالتالي فقد أجهضت هذه المقاربة

البديلة عن التدخل حتى قبل تفعيلها، الأمر الذي أصبح يتطلب إصلاحا هيكليا وجوهريا في منظومة الأمم المتحدة ودور مجلس الأمن في التدخل الإنساني.

## 5. الخاتمة:

عطفا على ما سبق، يمكن القول أن "التدخل الجديد" للغرب تحت شعار "مسؤولية الحماية"، تسبب في جدل كبير على الساحة الدولية، الأمر الذي أدى إلى بروز أصوات من دول الجنوب تنتقد هذا المبدأ الإنساني الذي أصبح يستغل لتحقيق مصالح خاصة تحت غطاء أممي، من بين هذه الأصوات نجد المبادرة البرازيلية والصينية اللتان سعتا إلى تقديم مفهوم أكثر تحديدا لمسؤولية الحماية سعياً إلى تبيان العيوب الخطيرة المتعلقة بتنفيذ التدابير العسكرية في إطار الركن الثالث من أركان مسؤولية الحماية.

لكن رغم الجهود التي تبذلها العديد من الدول للخروج عن دائرة الهيمنة الغربية -ممارسة وتنظير- والسعي إلى إيجاد صيغ أكثر توافقية حول مبدأ مسؤولية الحماية، إلا أن لب الإشكال لم يعالج فكل المبادرات التي اقترحت لم تخرج عن دائرة تعزيز دور هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في التدخل وإعطاءهما كامل الصلاحيات للتصرف أثناء النزاعات، وهو الأمر الذي كان ولا يزال يكرس مفهوم المصالح على حساب الأهداف الإنسانية.

وبين هذه المبادرة وتلك، فإن التدخل الإنساني لا يمكن أن يتم من خلال استخدام الوسائل العسكرية، بل من خلال تعزيز مفهوم "الدبلوماسية الإنسانية"، ومقاربة التعاون الدولي من طرف أعضاء المجتمع الدولي لتقديم المساعدات وتحسين خدمات الصحة والتعليم، وإعادة توطين اللاجئين والتكفل بالنازحين، إيماناً بأنها الوسيلة الأكثر نجاعة للوفاء بمسؤولية الحماية تكون من خلال الوسائل غير العنيفة، والتي من شأنها أن تترك أثارا أكثر إيجابية وفعالة على المجتمعات والأفراد التي أنهكتها النزاعات، وهنا تكمن المسؤولية الحقيقية للمجتمع الدولي.

### Books :

Alex J. Bellamy, The responsibility to protect and the problem of regime change in : The Ethics of Armed Humanitarian Intervention, Edited by : Don E. Scheid (Cambridge University Press: 2014).

### Journals :

Acharya Amitav, (2013), The R2P and Norm Diffusion: Towards A Framework of Norm Circulation, **Global Responsibility to Protect**, Vol. 5, Issue 4, p.468.

Botte Auriane, (2015), Redefining the responsibility to protect concept as a response to international crimes, **The International Journal of Human Rights**, vol.19, no.8, p.1030.

Chen Zheng, (2016), China and the responsibility to protect, **Journal of Contemporary China**, Vol. 25, Issue. 101, p.8.

GARWOOD-GOWERS Andrew, (2016), China's "Responsible Protection" Concept: Reinterpreting the Responsibility to Protect (R2P) and Military Intervention for Humanitarian Purposes, **Asian Journal of International Law**, vol. 6, pp. 89–118

Kenkel Kai Michael, (2015), Localization and Subsidiarity in Brazil's Engagement with the Responsibility to Protect, **global responsibility to protect**, vol.7, pp 38-39.

Melling Graham, (2018), Beyond rhetoric? Evaluating the Responsibility to Protect as a norm of humanitarian intervention, **Journal on the Use of Force and International Law**, Vol. 5, Issue 1, p.2.

Pattison James, (2016), The Ethics Of 'Responsibility While Protecting': BRAZIL, The Responsibility to Protect, And Guidelines for Humanitarian Intervention, working paper, No. 71, pp.4-5.

Piiparinen Touko, (2013), Responsibility to Protect: The Coming of Age of Sovereignty-Building, **Civil Wars**, vol. 15, No.3, p.380.

Serbin Andrés, (2015), Brazil's Responsibility while Protecting: a failed attempt of Global South norm innovation? **Pont PENSAMIENTO PROPIO**, No. 41, p171.

Shesteri nina, (2016), A. Evolving norms of protection: China, Libya and the problem of intervention in armed conflict », **Cambridge Review of International Affairs**, vol.3. p.819.

Tourinho Marcos, Stuenkel Oliver, (2015), Responsibility while Protecting: Reforming R2P Implementation, **Global Society**, Vol. 30, Issue 1, pp.3-6.